الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

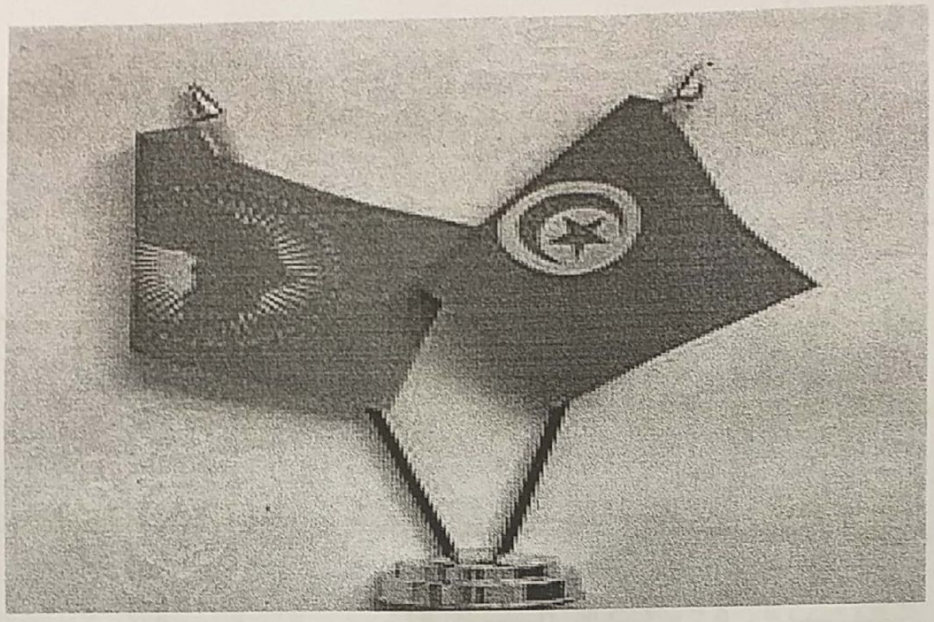

المؤتمر الإفريقي الأول رفيع المستوى حول مكافحة التدفقات المالية غير الشرعية في إفريقيا،

تونس، 26-28 جوان 2024

مشروع كلمة السيد الوزير

سعادة السفير Albert Muchanga، مفوض الإتحاد الإفريقي المكلف بالتنمية الاقتصادية، التجارة، والسياحة والصناعة والمعادن،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أرحب بكم في تونس في افتتاح المؤتمر الإفريقي الأول رفيع المستوى حول مكافحة التدفقات المالية غير الشرعية في إفريقيا وأن أثمّن عاليا مبادرة الاتحاد الإفريقي ~~ومشروعكم~~ في تنظيم هذا المؤتمر في دورته الأولى بتونس.

ان تونس التي انخرطت مع أشقائها الأفارقة في مقاومة الاستعمار والتمييز العنصري وفي دعم السلم والامن والاستقرار ومساندة الجهود التنموية، عازمة اليوم وأكثر من أي وقت مضى على مواصلة العمل على رفع التحديات المتعددة الّتي تواجهها القارة، وهي معركة مصيرية لا تقل أهمية عن الكفاح الذي تم خوضه بنجاح من أجل استقلال بلداننا. الذي يجب أن يكون استقلال حاصل

السيدات والسادة،

ينعقد مؤتمرنا اليوم في ظرف عالمي وإقليمي صعب ومعقد انعكس سلبا على قدرة قارتنا في حشد التمويلات اللازمة لدفع جهودها التنموية أمام تواصل عجز المؤسسات الدولية الموجودة على تقديم الحلول الملائمة للدول النامية عموما ولدول القارة خاصة.

CamScanner

أن مفهوم التدفقات المالية غير الشرعية يفتقد الى عنصرين أساسيين: أولا، عدم وجود تعريف متفق عليه ومعتمد عالميا نظرا لتعدد وتعقد الأنشطة ذات الصلة. ثانيا، عدم توفر معطيات احصائية دقيقة حول قيمة وحجم التدفقات المالية غير الشرعية وأملي أن يتوفّق مؤتمركم في تقديم الأجوبة المناسبة على هذه التساؤلات وأن تتوصلوا الى وضع استراتيجية تمكن البلدان الافريقية من معالجة هذه الآفة التي تحرمها من الانتفاع بجانب مهم من ثرواتها الوطنية.

في هذا الإطار أود تقديم رقم مفزع يختزل في كلمة موضوع التدفقات المالية غير الشرعية بإفريقيا، حيث قدرت منظمة النزاهة المالية العالمية أن الدول النامية تخسر تقريبا ما يعادل واحد تريليون دولار أمريكي سنويا من خلال التدفقات المالية غير الشرعية. وهذا الرقم يعادل تقريبا جميع المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول النامية خلال نفس الفترة الزمنية.

كما أظهرت دراسة أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية أن تونس تتكبد خسارة تزيد عن 1.2 مليار دولار أمريكي سنويا بسبب التدفقات المالية غير الشرعية المرتبطة بالتهرب الضريبي والفساد والجريمة المنظمة والإرهاب والإتجار بالبشر وتهريب الأموال.

وهذا ما يؤكد على ضرورة وضع سياسات وآليات أقوى ،جنائية ومدنية على حد سواء، من أجل مصادرة الأصول المرتبطة بالفساد واسترجاعها على نحو أكثر فاعلية و تعزيز القوانين والمؤسسات المعنية بمقاومة الفساد ومحاربة غسيل الأموال و كذلك الى إضفاء اكثر شفافية على الموازنات العامة للبلدان الافريقية.

السيدات والسادة،

تعمل تونس على اتخاذ خطوات مختلفة لمكافحة التدفقات المالية غير الشرعية حيث أقرت تونس في سنة 2003 أول قانون لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يتيح للبلاد الامتثال لمعايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال انشاء اللجنة التونسية للتحاليل المالية و وحدة الاستخبارات المالية الرسمية برئاسة البنك المركزي التونسي. كما أصدرت تونس في سنة 2015 قانونا جديدا لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يتوافق نصه مع توصيات مجموعة العمل المالي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

و صادقت تونس على اهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المناهضة للتدفقات المالية غير الشرعية.

CamScanner

ويمنح القانون التونسي صلاحيات تحقيق واسعة لقضاة التحقيق و كذلك إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و لجنة التحليل المالي في تعقب وتجميد وحجز الأموال المتأتية من طرق إجرامية.

وبالتوازي مع الجهود المبذولة لتطوير التشريعات الوطنية وتعزيز الآليات الضرورية لمكافحة التدفقات المالية غير الشرعية وردعها، تعمل تونس على دعم التنسيق والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ومع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المختصة لتعقّب الأصول المنهوبة وتجميدها وضبطها عبر الحدود. كما نؤكد على ضرورة دعم التعاون الدولي على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف.

السيدات والسادة،

وإذ نجدّد من منبرنا هذا الدعوة إلى مراجعة النظام المالي الدولي وإصلاح الهياكل القائمة وطرق عملها، فإننا نرى أنه من الضروري اليوم العمل على الحدّ من التدفقات المالية غير الشرعية وتحديد الأموال المنهوبة وتجميدها وتسهيل إعادتها إلى بلدانها الأصلية والتصدي للتهرب الضريبي وغسل الأموال وتحويل الأموال المتأتية من الرشوة والفساد والأنشطة الإجرامية التي لا تهدر قدرة الدول على تعبئة الموارد لتمويل التنمية المستدامة فحسب، بل تقوّض

أيضًا مؤسساتها وسيادة القانون وأنظمة العدالة والحوكمة باختراق الدولة عبر الفساد والرشوة.

في الختام، أشكر لكم حضوركم الكريم وأتوجه بخالص التقدير للاتحاد الإفريقي وشركائه على تنظيم المؤتمر متمنيا لكم النجاح والتوفيق في أشغالكم وأعلن افتتاح المؤتمر الإفريقي الأول رفيع المستوى حول مكافحة التدفقات المالية غير الشرعية في إفريقيا.

شكرا على حسن الاصغاء